



نشرة صحفية

UNCTAD/PRESS/PR/Doha/2012/010*
Original: English

تبين أرقام الأونكتاد أن الاستثمار الأجنبي في المنطقة العربية ارتفع بحدّة ثم تراجع مع ظهور الأزمة المالية العالمية

جنيف، في 30 آذار/مارس 2012 - تشير إحصاءات الأونكتاد إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى البلدان العربية والخارج منها حقق ارتفاعاً كبيراً في أوائل العشرينيات، لكنه انخفض منذ أن استحكمت الأزمة المالية العالمية في عام 2009.

ويقول خبراء الاقتصاد في الأونكتاد إن من المحتمل أن يؤدي انعدام الاستقرار السياسي الذي انتشر في أنحاء متفرقة من عدة بلدان عربية وانعدام اليقين المتزايد تجاه التوقعات الاقتصادية العالمية منذ النصف الثاني من عام 2011 إلى فرض قيود على المستثمرين الأجانب وإلى التأثير كذلك على خططهم للاستثمار في المنطقة.

والدورة المقبلة لمؤتمر الأونكتاد الذي يُعقد كل أربع سنوات (الأونكتاد الثالث عشر)، التي تقرر عقدها في الدوحة بقطر في الفترة من 21 إلى 26 نيسان/أبريل 2012، هي أول دورة تُعقد في الشرق الأوسط، وهي توجه الانتباه إلى أنماط الاستثمار والتجارة في المنطقة.

وكان الاستثمار الأجنبي المباشر قد ارتفع بحدّة في هذا الجزء من العالم في السنوات الأولى من الألفية الجديدة، مدعوماً من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وعمليات الخصخصة. وحقق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى هذه البلدان رقماً قياسياً بلغ 96 مليار دولار في عام 2008، وكانت بلدان مجلس التعاون الخليجي⁽¹⁾ المستقطب الرئيسي له. وبلغ مجموع ما تراكم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان العربية 284 مليار دولار فيما بين عامي 2001 و2010، استهدفت نسبة 58 في المائة منها بلدان مجلس التعاون الخليجي، و28 في المائة بلدان شمال أفريقيا، و14 في المائة بلداناً عربية أخرى، وكانت المملكة العربية السعودية (154 مليار دولار)، والإمارات العربية المتحدة (75 مليار دولار)، ومصر (53 مليار دولار) هي البلدان المتلقية الرئيسية.

واشترى المستثمرون الأجانب، عن طريق عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود وحدها، أعمالاً تجارية عربية بلغت قيمتها الإجمالية 58 مليار دولار فيما بين عامي 2001 و2010، كان نصيب مصر منها 42 في المائة. وبلغت نسبة صفقات التجارة البينية العربية 30 في المائة من هذا الرقم.

وارتفع أيضاً الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان العربية إلى الخارج، مدفوعاً بتوافر فوائض مالية ضخمة من إيرادات النفط. فبلغ إجمالي هذا الاستثمار الخارج 169 مليار دولار خلال الفترة 2001-2010، وجاءت نسبة 82 في المائة منه من بلدان مجلس التعاون الخليجي. وشكلت الإمارات العربية المتحدة (54 مليار دولار)، والكويت (40 مليار دولار)، وقطر (26 مليار دولار) مستثمري المنطقة الرئيسيين في الخارج. وأصبحت أنشطة هذا الاستثمار الخارج جزءاً من سياسات التنويع التي تنتهجها بلدان المجلس مع ابتعادها عن الاقتصادات القائمة على النفط والغاز. وتضطلع صناديق الثروة السيادية، ومؤسسات الأعمال المملوكة للدولة، والكيانات الأخرى الخاضعة لسيطرة الدولة بأدوار رئيسية بوصفها أدوات للصناديق التي تستثمر في الخارج.

وبلغ إجمالي قيمة عمليات الشراء عبر الحدود التي يجريها المستثمرون العرب للشركات في الخارج 156 مليار دولار فيما بين عامي 2001 و2010. وأجرت الغالبية العظمى من عمليات الشراء هذه مؤسسات تقع مقارها في بلدان المجلس، وبصفة رئيسية

* للاتصال: UNCTAD Communications and Information Unit, +41 22 917 5828, +41 79 502 43 11, unctadpress@unctad.org, <http://www.unctad.org/press>

(1) الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية.

مؤسسات من الإمارات العربية المتحدة (65 مليار دولار)، والمملكة العربية السعودية (32 مليار دولار). أما مؤسسات الأعمال التي تقع مقارها في البلدان المتقدمة، فمثلت 72 في المائة من عمليات الشراء العربية عبر الحدود. وجرى نحو 14 في المائة منها لشراء شركات في أماكن أخرى من منطقة آسيا النامية. وبلغ أيضاً نصيب الصفقات بين البلدان العربية في هذا المجموع 14 في المائة.

وقد أخذت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل والخارج على حد سواء تتخفف منذ عام 2009، متأثرة تأثيراً قوياً بالأزمة المالية العالمية. فانخفضت التدفقات إلى الداخل من 96 مليار دولار في عام 2008 إلى 65 مليار دولار في عام 2010، متضررة من تشدد أسواق الائتمان الذي أثر على مشروعات التنمية الكبيرة التي تستلزم استثماراً أجنبياً ضخماً. وهبطت التدفقات إلى الخارج من الرقم القياسي المرتفع البالغ 46 مليار دولار في عام 2008 إلى 15 مليار دولار في عام 2010، حيث إن الكيانات الخاضعة لسيطرة الحكومات في بلدان المجلس حولت إنفاقها من الاستثمار في الخارج إلى اقتصاداتها المتضررة من الأزمة.

*** ** ***